

المحاضرة الخامسة: ماهية الهيكل المالي

أولاً: مفهوم الهيكل المالي

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين ومسيرين لما لها من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي، وضمان عدم تعرضها لإفلاس وعليه في هذا المطلب سنتعرف على مفهوم ومناهج الهيكل المالي.

1- تعريف الهيكل المالي:

تعريف 1: الهيكل المالي للمؤسسة على أنه هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية.

تعريف 2: يعرف أيضاً بأنه يتكون من جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض وأيضاً سواء من مصادر قصيرة الأجل وطويلة الأجل وبالتالي عرف الهيكل المالي هنا على أساس مصادر التمويل التي تمول المؤسسة بها نشاطها من أموال قصيرة وطويلة الأجل، والأموال المقترضة والممتلكة.

تعريف 3: يمكن تعريفه بأنه يتعلق بكيفية تمويل إجمالي موجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية، أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذين بين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة أي أن الهيكل المالي يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض، وسواء كانت من مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

تعريف 4: الهيكل المالي أو البنية المالية للمؤسسة، بأنها الصورة التي تعكس المصادر التمويلية.

لمختلف أصولها وتختلف تكلفة التمويل من مورد مالي إلى آخر حسب طبيعة، فإذا كان المصدر تمويل هو الاقتراض فإن المؤسسة في وضع المخاطرة، لأنها ملزمة بدفع تكاليف الأموال التي حازت عليها على سبيل الاستدانة مهما كانت مردودة به تلك الأموال، عندئذ نقول بأن المؤسسة أمام ما يسمى بتكلفة الاستدانة بينما إذا كان مصدر التمويل الذاتي فإن المؤسسة أمام ما يعرف باسم تكلفة الأموال الخاصة، إذا ان هذا المصدر من التمويل يمثل ملكية في رأس مال للمؤسسة وهي بالتالي على علاقة بالأرباح المتوقعة من طرف المساهمين وعليه فإن المؤسسة معرضة لمخاطرة تحقيق مردودية مساوية على الأقل لما هو متوقع من طرفهم ومن ثم تتحمل المؤسسة نوعين من التكلفة الاستدانة وتكلفة الأموال الخاصة، عندما تكون أمام ما يسمى بتكلفة رأس المال أو التكلفة الأموال الخاصة.

ثانياً: مكونات الهيكل المالي.

يعبر الهيكل المالي للمؤسسة الصورة التي تعكس مصادر التمويل لمختلف أصولها، وتتخذ مصادر التمويل تصنيفات عديدة تختلف من كاتب لآخر، وتبعاً لمعاري الملكية والمدة تقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل ومصادر تمويل ممتلكة طويلة الأجل، مصادر تمويل مقترضة طويلة الأجل.

1- التمويل الداخلي

يمثل التمويل الداخلي ذلك التمويل الذي يعتمد على مصادر داخلية تتبع من المحيط الداخلي للمؤسسة.

1-1- تعريف التمويل الداخلي:

من بين التعاريف العديدة للتمويل الداخلي نذكر:

❖ هو تلك الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة، أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

❖ هو مجموع الموارد التي يمكن للمؤسسة أن تحصل عليها بصفة مستقلة وذاتية، ويعتبر هذا التمويل تدفق يتكون باستمرار خلال السنة ويبقى في خدمة المؤسسة لمدة طويلة.

❖ ويعرف Depallens التمويل الداخلي على أنه ذلك المقدار من الأموال الذي يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وزيادة أرس المال العامل.

1-2- مصادر التمويل الداخلي:

تعتمد المؤسسة في التمويل الداخلي على مصدرين أساسيين هما: التمويل الذاتي، والتدفقات المالية.

أ- التمويل الذاتي:

هو ذلك المورد الذي يسمح للمؤسسة بتمويل نفسها بنفسها وهو ذلك الفائض المالي الذي يستخلص من نشاطها في فترة الاستغلال والذي يسمح لها بتمويل مشاريعها انطلاقاً من مواردها الذاتية¹. وهذه الأموال التي نشأت من النشاط الاستغلالي تكون في شكل مخصصات، استهلاكات، مؤونات ذات طابع احتياطي والأرباح التي حجزت داخل المؤسسة.

ب- التدفقات النقدية:

هي عبارة عن حركة النقود داخل المؤسسة والمعبرة عن كمية المنتجات أو الخدمات أو النقود المحولة خلال فترة زمنية ما. قد تكون هذه التدفقات داخلية (مدينة) التي تنتج عن عمليات قبض أو تحصيل مثل تسديد الزبائن، إعانات الدولة، أو عبارة عن تدفقات خارجية (دائنة) التي تنتج عن عمليات تسديد أو دفع مثلاً تسديد القروض، دفع الرواتب، ويتم حساب فائض التدفقات المالية باستخراج الفرق بين التدفقات الداخلة (المدخيل) والتدفقات الخارجة (نفقات أو تكاليف).

2- التمويل الخارجي:

عموما لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة، مما يجبرها للجوء إلى مصادر خارجية لتمويل كل متطلباتها.

1-1- تعريف التمويل الخارجي:

هناك عدة تعاريف مقدمة للتمويل الخارجي نذكر منها:

❖ يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية عن المؤسسة، تبعاً لأوضاع وشروط تحددها هذه المصادر، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة، أي أنه مكمل للتمويل الداخلي في تغطية المتطلبات

المالية.

❖ يمثل التمويل الخارجي تلك الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من خارج نطاقها (هيكلا التنظيمي) وبعيدا عن مالكيها قد يكون اقترض من البنوك أو تمويل تجاري وغيرها.

التمويل الخارجي هو عبارة عن تلك السيولة أو التسهيلات المالية والنقدية التي تتحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر الخارجة عن إدارتها ومالكيها ومسيريها.

1-2 - مصادر التمويل الخارجي:

عندما تلجأ المؤسسة إلى التمويل الخارجي، فإنها تختار بين إحدى الطرق التالية (أو أكثر):

- مصادر تمويل قصيرة الأجل.

- مصادر تمويل طويلة الأجل.

- مصادر تمويل متوسطة الأجل.

أ- مصادر تمويل قصيرة الأجل:

هو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المؤسسة، ويرتبط عادة بتحقيق أهدافها في السيولة والربحية، وذلك لمدة قصيرة الأجل (لا تتعدى سنة).

ومن أهم المصادر الأساسية للتمويل القصير الأجل نذكر:

❖ الائتمان التجاري:

هو عبارة عن تمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تستخدمها المؤسسة في نشاطها . بمعنى أنه عندما تقوم المؤسسة باقتناء بضاعة أو خدمة أو مواد أولية من مؤسسة أخرى ومن مورد، فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا وحالا، وإنما يتم الاتفاق بينهما على تاريخ تسديد قيمة الفاتورة رغم أن استلام المشتريات يكون فوريا.

ويعتبر الائتمان التجاري أكبر مصدر للديون قصيرة الأجل، خاصة إذا كانت المؤسسة لا تستطيع الحصول على التمويل من مصادر أخرى، كما أنه سهل بمعنى الحصول عليه أسهل بكثير من معظم المصادر الأخرى لأنه لا يستلزم تقديم طلبات ودراسة المركز المالي وبدون ضمانات كما أنه مرن ويمكن الحصول عليه وقت الحاجة.

❖ الائتمان المصرفي:

ويعتبر شكل من أشكال التمويل القصير الأجل، ويعتمد توفيره على البنوك التجارية، وتعتمد المؤسسات على هذا الائتمان من أجل تمويل عملياتها الجارية، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري، وفي هذا النوع تحصل المؤسسة على التمويل نقدا مما يمكنها من استعماله في مختلف المجالات. ويتحدد نجاح هذا الائتمان على نجاح المؤسسة في اختيار المصرف من حيث حجمه

من خلال ما سبق يمكننا تقديم أهم نقاط الاختلاف بين الائتمانيين التجاري والمصرفي من خلال ما يلي:

ب- مصادر التمويل متوسط الأجل:

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية احتياجات دائمة للمؤسسة كأن يكون لتمويل أصول ثابتة أو مشروعات قيد التنفيذ، والتي تستغرق عددا من السنين تكون ما بين سنة وخمسة سنوات، ومن المتفق عليه أن يتم الاعتماد على التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذه السنوات (مدة القرض)، وأهم المصادر المعتمدة في التمويل المتوسط الأجل هي:

➤ القروض المصرفية المتوسطة الأجل:

يتم تسديد هذا النوع من القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمها التي تكون متساوية في العقد المبرم بين البنك والمقترض،

و يكون سعر الفائدة في هذه القروض أعلى من سعر الفائدة الخاص بالقروض لتضمن إمكانية السداد مثلا أن لا يقل رأس المال العامل للمؤسسة عن مبلغ معين.

➤ التمويل باستئجار الأصول: كما يطلق عليه الاستئجار التمويلي، وهو عقد غير قابل للإلغاء من جانب المستأجر يتعهد بموجبه القيام بدفع أقساط للمؤجر مقابل حرية استخدام هذا الأصل، وعليه فإن المستأجر يحصل على القيم الاقتصادية المرتبطة بملكية الأصل بالرغم من أن ملكية هذا الأصل من الناحية القانونية ما زالت مرتبطة بالمؤجر، كما أنه لا يمكن للمستأجر إجراء أي تعديل على الأصل دون موافقة المؤجر.

ومن أهم أنواع هذا التمويل نذكر:

- **الاستئجار التشغيلي:** هذا النوع يمكن اعتباره كتمويل قصير الأجل، أو متوسط الأجل، أو طويل الأجل، حسب طبيعة العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر، وخلال هذا النوع يتم تأجير الأصل لمدة معينة غير أن المستأجر ملزم بخدمة وصيانة الأصل طوال مدة استعماله، كما يحقق له إلغاء هذا العقد وفق ما يشاء.

- **الاستئجار التمويلي:** في هذا النوع من عقود التأجير لا يتولى المؤجر خدمة وصيانة الأصل، كما أن العقد غير قابل للإلغاء ويتم تغطية الأصل بالكامل خلال مدة استئجاره.

ج- مصادر التمويل الممتلئة طويلة الاجل

الأسهم العادية: هو وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام قابلة على تداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد، أي انها ابدية على طول عمر المشروع ولا تلتزم بتوزيع أرباح ثابتة سواء من حيث تحديد قيمة هذه الأرباح أو فقرات استحقاقها.

وهذا النوع عبارة عن حصة في ملكية المؤسسة يحق لصاحبها الحصول على الأرباح بعد تسديد الالتزامات تجاه الآخرين كما يحق له حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت، وكل سهم يمثل صوت واحدا. **الأسهم الممتازة:** يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المعجزة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات، وهي تصنف ضمن بنود حقوق الملكية للمؤسسة إلا أنها تختلف عن الأسهم العادية، إذا يكون لها الأولوية في السداد في حالة التصفية على أن يتم السداد بالقيمة الإسمية للأسهم فقط، وفي حالة تحقيق أرباح في المؤسسة لا يشترط ضرورة توزيع أرباح لحملة الأسهم الممتازة، إلا أنه قد ينص بأن يكون من حق حملة الأسهم الممتازة الحصول على توزيعات مجمعة تغطي الأرباح التي كانت مستحقة لهم في السنة السابقة لم تقم المؤسسة بتوزيعها ولا يكون لحملة الأسهم الممتازة الحق في التصويت في مجلس الإدارة.

وهنا يثار سؤال حول ما إذا كانت هذه الأسهم الممتازة جزء من حقوق الملكية أم انها جزء من الديون؟ يمكن القول رغم أن الأسهم الممتازة لها طبيعة الديون من حيث ثبات الأرباح الموزعة لها والالتزام بسداد قيمتها الإسمية عند التصفية، إلا أنها لا تعد ديون على المؤسسة ولا يترتب على عدم سداد أرباحها إفلاس للمؤسسة، كما أن توزيعات الأرباح الخاصة بها لا تخصم من الوعاء الضريبي.

الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذين لم يتم توزيعه على ملاك المؤسسة أو لم تضعه كاحتياجات للمؤسسة، وتستخدم المؤسسة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطته كما تستخدمها أيضا لأجراء أي توزيعات على المساهمين في الأموال التي لا يتم فيها تحقيق أرباح أو يتم فيها تحقيق خسارة وتعمل الأرباح المحتجزة على دعم وتقوية المركز المالي للمؤسسة حيث ترفع من نسبة حقوق الملكية إلى الاقتراض بشكل يؤدي إلى رفع القدرة الافتراضية للمؤسسة.

ثالثا: مصادر التمويل المقترضة طويلة الأجل

نتسعى المؤسسات الى تعيين الموارد المالية من مصادر متعددة و بأشكال مختلفة لى وفق الظروف السائدة في الأسواق المالية و طبيعة هيكل رأس المال الخاص بالمؤسسة و توجهات ادارتها بشأن تحمل المخاطر ، كما أن المستثمرين قد يفصلون بعض أنواع الأوراق المالية على غيرها مما يفني ضرورة أخذ تلك الرغبات و التفصيلات بعين الاعتبار ، بناء على ذلك فان التمويل المقترض هو من مصادر التمويل الأساسية في المؤسسات و اخدت تشكل احد بدائل الاستثمار لدى العديد من المستثمرين ومن بين المصادر الأساسية للتمويل المقترض ما يلي:

أ/السندات: السند عبارة عن قرض طويل الاجل يستحق الدفعي أوقات محدودة ويحمل سعر فائدة ثابت، وتلتزم المؤسسة بدفع قيمة السند عند الاستحقاق بالإضافة الى دفع فوائد سنوية ويجب على المؤسسة ان ترفع القيمة الاسمية للسند كاملة عند الاستحقاق ويختلف السند عن القروض بان يباع الى فئات مختلفة سواء للجمهور العادي او المؤسسات أيضا ويمكن بيع السند الى شخص اخر او مؤسسة قبل تاريخ استحقاقه ولكنه بسعر اقل من قيمته عند الاستحقاق.

تتأثر السندات بالظروف في الأسواق المالية وبأسعار الفائدة السائدة في السوق، فعندما ترتفع الأسعار الفائدة بشكل يزيد عن الفائدة التي يدفعها السند تنخفض القيمة السوقية للسندات وذلك لان المستثمرون لا يرغبون في السند في هذه الحالة والعكس عندما تنخفض معدلات الفائدة، ولا لعنبر حامل السند من المالكين للمؤسسة بل هو دائن.

ب/ القروض المصرفية طويلة الأجل: تعد إحدى مصادر التمويل المتاحة الطويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي كالمصاريف والشركات او من مؤسسات خارجية وتكون مدتها أكثر من سنة، وبخلاف السندات تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر يتم من خلال انتقال الأموال من المقرض الى المقرض وفقاً لشروط محددة بالعقد المبرم بينهما.

شروط القروض المصرفية: يتضمن عقد القرض شروطاً تتعلق بالجوانب التالية:

- قيمة القرض ومعدل الفائدة المستحقة عليه وتاريخ استحقاقه.
- الرهونات او الضمانات المرتبطة بالقرض.
- فترة السماح المرتبطة والجدول الزمني للسداد أعباء القرض.
- أوجه الاستخدام التي سيخصص لها القرض.

ج/ التمويل التأجيري: الاستئجار هو عقد بموجبه المستأجر يدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء انتقاء الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة إن تاريخ استحقاق عقد الإيجار أقل من مدة حياة الأصل، وقيمة الدفعات الاستئجار هي عموماً أكثر من سعر الحالي للعمل وفي نهاية مدة حياة الاستئجار الأصل يعود للمؤجر الذي اما يقول يبيعه او إعادة استئجاره لآخر ويمكن الاستئجار المؤسسات من الحصول على منافع أصل من الأصول دون امتلاكه ويصنف الاستئجار من هذا المنطق كواحد من مصادر التمويل الطويلة الأجل.

ثالثاً: العوامل المؤثرة ومحددات في الهيكل المالي.

1- العوامل المؤثرة في الهيكل المالي.

تحدد المؤسسة تركيبة مستهدفة لرأس المال التي هي عبارة عن نسب مزيج التمويل المرغوب فيه من قبل الإدارة التي يتحقق عندما تعظيم قيمة سهم المؤسسة في السوق المالي، وهذه التركيبة تتأثر بعوامل المتمثلة فيما يلي:

- **نمو المبيعات:** إذا كانت مبيعات المؤسسة تزداد وتنمو بمعدلات عالية فإن المؤسسة تستطيع تمويل هذا النمو اعتماداً على الدين لأنها تستطيع تعظيم عائد المساهمين دون الخوف من عواقب تراجع المبيعات.
- **استقرار المبيعات:** توجد علاقة مباشرة بين استقرار المبيعات وارباح المؤسسة والتمويل بالدين، فكلما كانت مبيعات وارباح المؤسسة أكثر استقراراً كلما استفادت المؤسسة من رافعة التمويل أكثر وبمخاطرة أقل مما لو كانت مبيعات المؤسسة متقلبة، ان استقراره المبيعات والأرباح توسع الطاقة الاستيعابية على الاقتراض للمؤسسة ويمكنها من تحمل نسب مديونية أكثر.
- **درجة المنافسة:** أرباحها فكلما ان درجة المنافسة التي تعمل بها المؤسسة تعتمد على استقراره ازدادت حدة المنافسة السعرية بين المؤسسات كلما انحسر هامش الربح مما يحد من استطاعة

المؤسسة علنا لاقتراض لانخفاض مقدرتها على خدمة الديون والتي من أجد مقاييسها عدة مرات تغطية الأرباح للفائدة المدفوعة.

- **بنية الموجودات:** توجد علاقة بين بنية الموجودات والطاقة الاستيعابية للدين في المؤسسة، فالطاقة الاستيعابية لاقتراض تكون أقل عندما تكون نسبة الموجودات الثابتة الى اجمالي الموجودات مرتفعة وبالتالي نسبة التكاليف الثابتة الى اجمالي تكاليف مرتفعة مما يعني ان المؤسسة تتميز بدرجة رافعة تشغيل عالية وان أرباحها شديدة الحساسية لأي صغير في المبيعات.
- **موقف إدارة المؤسسة اتجاه الخطر:** لا شك ان موقف المؤسسات التمويلية تجاه الخطر تعاضم الخطر التمويلي للمؤسسة فهو العامل الأهم في تحديد نسبة المديونية المثلى للمؤسسة، فالترتيب الائتماني للمؤسسة وبالتالي مقدرتها على الاقتراض بشروط مناسبة تعتمد على نسبة الدين في الهيكل المالي للمؤسسة واختيار المزيج التمويلي المناسب يتصدر المناقشات والمفاوضات بين المؤسسة والبنوك او مؤسسات التمويل، وغالبا ما تقوم المؤسسة بتوصيات الجهات المقرضة في هذا الخصوص لتعزيز مقدرتها على الاقتراض بشروط ميسرة.

2- المحددات الكمية للهيكل المالي:

أ- المحددات الكمية للهيكل المالي :

- **الربحية:** الربحية هدف أساسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع اليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة ، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها لذا نجد جهدا كبيرا من الادارة المالية في المؤسسة يوجد بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لهدف تحقيق افضل عائد ممكن لأصحابها لاتقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر . لا بد من الإشارة الى الفرق بين الربحية والربح .

- فالربح يعني صافي الدخل الذي تظهره قائمة الدخل الذي يمثل الفرق بين إيرادات المؤسسة ومصاريفها
- والربحية فهي تشير الى الربح المنسوب إلى بعض المكونات من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل.
- **تحقق الدخل:** يعتبر تحقيق أكبر قدر ممكن من الدخل واحد من الأهداف الرئيسية للتخطيط المالي في اختيار نوع الأموال التي تستخدم في الهيكل المالي لذا نلاحظ أن المدير المالي للمشروع يعمل بكل وسيلة لرفع معدل العائد على الاستثمار عن طريق استخدام أموال الغير حيث يطلق على هذه العملية مفهوم المتاجرة بالملكية او المرافعة المالية التي تمثل الاستعانة بأموال الغير لمساعدة رؤوس أموال أصحاب المشروع.

- **الخطر:** ينظر للخطر في مجال العوامل المحددة من منظورين هما:

خطر التشغيل يرتبط بطبيعة النشاط الذي تمارس المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل بها ويتوجب على المؤسسة أن تعتمد على المزيد من رأس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلا من الاعتماد على الاقتراض.

ب- المحددات الكيفية للهيكل المالي:

- **الملائمة :** ويقصد بهذا العمل هو مدى ملائمة مصادر الأموال المستخدمة مع طبيعة الأصول التي ستمول من هذه المصادر ويحتاج هذا العامل إلى إيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من استخدام الأصول والتدفقات النقدية الخارجية لتسديد الالتزامات الناشئة عن امتلاك هذه الأصول.

- السيولة: تعتبر السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل المتوقعة منها والغير متوقعة عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل اهمها بالدرجة الأولى ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية.

- تسمح السيولة بتعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها وتمكنها من الوفاء بتسديد التزاماتها ووجود السيولة في المؤسسة يعطي لها المرونة في اختيار المصدر الملائم للحصول على الموارد اللازمة وتمكينها من معالجة متطلبات النمو والتوسع ومواجهة الأزمات الطارئة عند وقوعها... الخ، ويمكن الحصول على السيولة عن طريق إما بيع سلع الخدمات الموجودة لدى المؤسسة نقداً. الموازنة بين السيولة والربحية: إن هدف الإدارة النهائي وهو تعظيم قيمة المؤسسة الحالية وتتأثر بشكل كبير بكل من السيولة والربحية.

- تحقق ربحية المؤسسة من خلال تشغيل أصول المؤسسة بكفاية أما السيولة تتحقق من خلال الكفاءة في ادارة عناصر رأس المال العامل وفي قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل القصير والطويل الأجل.

- العوامل الأخرى:

- المركز الضريبي

- التوقيت

- درجة التحفظ او المجازفة

- الإدارة والسيطرة